

إشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر (مدخل الحكم الراشد)

تأليف:

أ. معمر عمار.....أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم
السياسية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة بسكرة

رقم الهاتف : 06.70.33.40.93

E-mail : Omar_dream2006@hotmail.com

إشكالية المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر

(مدخل الحكم الرشيد)

الأستاذ: معمر عمار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة - بسكرة -

Summary:

This study treats the importance of participation in public policy in Algeria. Where the legislative and the executive authorities play an important and direct role in policymaking. Due to the development of societies and the growing of people needs. In addition the appearance of set modern concepts as: good governance, Open the gate to such forces to break the dominance of Government and private elites in policymaking.

The good governance is an approach, help the new partners and the unofficial actors to participate and playing efficacy roles in public policy process.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة أهمية وسبل تفعيل - المشاركة في صنع السياسة العامة في الجزائر - ، حيث تلعب الفواعل الرسمية ممثلة في المؤسسة التشريعية والتنفيذية والجهاز الإداري دورا مباشرا و هاما في صنعها. و بالنظر لتطور المجتمعات وتنامي مطالبها وسعيها للمشاركة في إدارة شؤونها، وانفتاح الحكومات على محيطها في إعادة لصياغة الأدوار، ومواكبة للمفاهيم الحديثة مثل: الحكم الرشيد. أصبح من الضروري فتح مجال السياسة العامة أمام فواعل جديدة، والبحث في سبل تفعيل وتعزيز أدوارها. فالحكم الرشيد مدخل يؤسس لشراكة حقيقية وفق أطر نظامية دستورية، ويوفر آليات عملية لتعزيز وتعميق المشاركة في هذا المضمار.

مقدمة

عرف حقل السياسية، تطور ملحوظ في الربع الأخير من القرن (20). حيث برزت فيه العديد من المفاهيم الحديثة، شكلت إطار نظري لدراسة النظم السياسية والسياسة العامة. حيث اهتمت بطبيعة ووظيفة كل منهما، كما تم اعتمادهما كمدخل لتحليل طبيعة وبنية ودور كل واحد منهما، وأيضا كمؤشر لقياس قوة أداء النظام السياسي ومدى عكس مخرجاته للاختلال أو التوازن في بيئة هذا النظام⁽¹⁾.

إن الترابط بين هذه المفاهيم: (المشاركة السياسية/الحكم الراشد) وبين السياسة العامة. أعاد النظر في طبيعة النظم السياسية وأدوارها التقليدية، وهذا بفتح المجال أمام قوى صاعدة وجديدة للمشاركة بفعالية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، من خلال إيجاد صيغ شراكة وآليات عملية تضمن هذا الدور دستوريا وممارساتيا. لتصبح السياسة العامة العنصر المغذي والمحفز والهدف الأبرز لهذه المكونات.

مما سبق، نطرح الإشكالية: ما واقع المشاركة في السياسة العامة في الجزائر؟ وكيف يمكن لمدخل الحكم الراشد أن يعززها؟. ولمعالجة هذه الإشكالية المركبة إعتدلت المحاور التالية:

- مفهوم السياسة العامة وعمليات صنعها والفاعلون فيها.
- مشاكل المشاركة في السياسة العامة في الجزائر.
- مفهوم الحكم الراشد (أسبابه ومعايير).

- واقع الحكم الراشد في الجزائر (الأسباب/ التصورات وآليات تفعيله في مجال السياسة العامة).

1/ مفهوم السياسة العامة

1/1 تعريف السياسة العامة

- السياسة العامة: "غالبا ما تعود على الأفعال والأنشطة الحكومية أو الأغراض التي تحدد وتحكم تصرفاتها." (2)
- تعرف كذلك بأنها "هدف أو غرض مقصود لأفعال نابعة عن مؤسسة حكومية أو جهة رسمية، لإقرار قرار أو الفصل في قضية ما مهمة مرتبطة بالشأن العام." (3)
- من التعاريف الحديثة لها، المرتبط بمفهوم الشبكات **Network Policy**، أي وجود أكثر من جماعة فاعلة ومؤثرة في صنع السياسة العامة، يميزها وجود عدة أنماط إتصالية وحجم أكبر من التشابكات وصور الشراكة، تبلورها جهات حكومية وغير حكومية تتمتع بالاستقلالية، ولديها القدرة والأدوات للتحكم أو توجيه هذه الشبكات تجاه سياسات بعينها (4).

2/1 خصائص السياسة العامة

- عملية هادفة مقصودة وليست عشوائية، مخططة ذات رؤية مستقبلية، تتضمن الفعل واللافعال الحكومي (5).
- السياسة العامة تتم في إطار تنظيمي محدد له صفة دستورية، هذا يجعلنا نميزها عن باقي السياسات التي تتخذ في أطر تنظيمية أخرى غير الإطار الحكومي (6).

- مجموعة الأفعال، والتصرفات المنسقة، المنطقية والعقلانية الصادرة عن القادة أو المسؤولين الحكوميين، أو بتأثير ومشاركة من قبل فواعل سياسية أخرى⁽⁷⁾.
- السياسة العامة توازن بين جماعات ومصالح متباينة، ما يجعلها محل صراع وتفاوض، لتحقيق أكبر المنافع.

3/1/ عناصر السياسة العامة

- مطالب السياسة العامة: ما يطرحه المواطنون على المسؤولين، للتحرك تجاه مشكلة ما أو التوقف عن تطبيق سياسة معينة⁽⁸⁾.
- قرارات السياسة العامة: ما يصدر عن القادة من أوامر وتوجيهات محركة للفعل الحكومي.
- مخرجات السياسة العامة: أو سلع النظام السياسي⁽⁹⁾. وهي نتائج القرارات الصادرة عن الجهات المعنية برسم السياسات.
- عوائد السياسة العامة: ما يتلقاه المجتمع جراء تطبيق السياسات المختلفة مقصودة كانت أم لا.
- أثار السياسة العامة: ما تحققه السياسة من قبول أو رفض. ولكل سياسة أثار إيجابية أو سلبية.

4/1/ أنواع السياسة العامة

- السياسات الإجرائية والفعالية: تتعلق بكيفية قيام الحكومة بتنظيم شؤونها وإدارة أعمالها.
- السياسات التوزيعية: التي تقدم في ظلها الحكومة فوائد ملموسة لأفراد أو جماعات محددة. أما إعادة التوزيع، هو محاولة الحكومة إحداث تغييرات قد

تؤدي إلى تقسيم مقبول للثروة بين الجماعات المختلفة.⁽¹⁰⁾

- السياسات الإستراتيجية: مرتبطة بتجنيد وتعبئة الموارد المادية والبشرية من خلال إستخراجها وتكوينها وتوظيفها لخدمة المجتمع.
- السياسات التنظيمية: يطلق عليها القدرة التنظيمية للدولة⁽¹¹⁾. وتضم القوانين التي تطبق على الأفراد والجماعات قصد التحكم في سلوكهم.
- السياسات الرمزية: تعني قدرة النظام على تعبئة الجماهير بإستخدام رموز مؤثرة وقيم معينة لكسب التأييد المجتمعي⁽¹²⁾، وإضفاء الشرعية على تصرفات السلطة وقراراتها.

5/1 / عمليات السياسة العامة

- تحديد المشكلة: تعريف وتحديد المشاكل التي تتوجه السياسة العامة لها بالدراسة.
- الأجندة: وضع المشكلة ضمن أجندة الحكومة.
- صياغة السياسة: بلورة الحكومة للأفكار الممكنة وصياغتها في برنامج عمل واضح، يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشاكل.
- إقرار السياسات العامة: إتخاذ قرار أو إصدار تشريع يجسد الأهداف المراد بلوغها.
- تنفيذ السياسة العامة: تمتع السلطة التنفيذية بسلطات تقديرية واسعة، كأصدار اللوائح والإجراءات المتعلقة بتفاصيل تنفيذ السياسة⁽¹³⁾.
- تقييم السياسات: معرفة الآثار السلبية والإيجابية لتنفيذ السياسة العامة، وقياس مدى نجاحها أو فشلها.

6/1/ صانعو السياسة العامة

أ- الجهات الرسمية

- السلطة التشريعية: تسن القوانين والقواعد العامة المنظمة للحياة العامة في الدولة⁽¹⁴⁾. والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

- السلطة التنفيذية: تختص بتنفيذ القرارات و اتخاذها.

- السلطة القضائية: يبرز دور القضاء من خلال المراجعة القضائية للقوانين والسياسات، الأمر الذي يتيح باب تعديل سياسة قائمة أو التأسيس لسياسة جديدة من خلال نعت السياسة الحالية بعدم دستورتها⁽¹⁵⁾.

ب- الجهات غير الرسمية

- الجماعات الضاغطة: تتدخل لتحقيق مصالح أو حمايتها، بدفع صانع القرار لإتخاذ مواقف وقرارات لصالحها، بالضغط المباشر والغير مباشر⁽¹⁶⁾.

- الأحزاب السياسية: تأثر في السياسات من خلال تواجدها داخل البرلمان، ورفع مطالب ومشاكل المواطنين للحكومة أو توجيهها لمواطني الخلل في سياساتها. أو برسم سياسات عامة طبقاً لفلسفتها ومساراتها عند تسلمها للسلطة.

- الرأي العام: يمثل تحرك تجاه قضية ما للتأثير في القرار المتعلق بها. يتميز الرأي العام بتأثيره الكبير على الحكومة وقراراتها، وبالديناميكية العالية تجاه قضايا السياسة المختلفة. وله تأثير مباشر وغير مباشر على السياسة العامة.⁽¹⁷⁾

2/ مشاكل المشاركة في السياسة العامة (الجزائر)

سأحاول حصر أهمها وأكثرها تأثيرا على المشاركة في السياسة العامة:

- ضعف التجربة الديمقراطية وحداتها، ما يترتب عنه ضعف المشاركة السياسية في الحياة السياسية.
- حضور الحكم الراشد في الخطاب الرسمي وغيابه من جهة الممارسة، ما جعل مبادئه أقوال لا أفعال.
- غياب فكرة ومبدأ المشاركة في إدارة شؤون المجتمع بين السلطة وبقية مكونات المنتظم السياسي .
- غياب دور القطاع الخاص الحقيقي التشاركي في القطاع الاقتصادي ومنه السياسي والاجتماعي.
- ضعف بنية ودور المجتمع المدني في الحياة العامة بسبب التسييس وعدم الاستقلال المالي وهشاشة الإطار القانوني.
- حداثة التجربة الإعلامية خاصة قطاع (السمعي البصري) الخاص، وغياب الإطار القانوني المنظم له ما يحول دون إسهام حقيقي له في مجال السياسة العامة، أما الصحافة المكتوبة فغير متخصصة.
- بقاء المشاركة النسوية في المجالس المنتخبة والمناصب العليا للقرار رمزية خاضعة لنظام الكوطة وليس للتمثيل الحقيقي.
- سيطرة الدولة على الحياة السياسية، وغلقها للعبة السياسية بإعتماد التوظيف السياسي، سياسة الاحتواء أو الإقصاء، نظام الحصص، شراء الولاءات والتأييد مقابل منافع السياسة العامة.

- إحتكار الاقتصاد ومصادر الثروة والاعتماد المفرط على الربع والقطاع العام، وغياب الانفتاح الاقتصادي الذي يؤسس للمشاركة مع القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين في القرار الاقتصادي والسياسي.
- ضبابية الرؤية وغياب القناة لدى النخبة الحاكمة، بأهمية المشاركة في السياسة العامة، وأيضا جهل بقية النخب بأهميتها ودورها في نجاح السياسة (غياب الإجماع) مرده انعدام الثقة بين الأطراف.
- طبيعة النظم الربعية التوزيعية، التي تعتمد على الربع كمصدر للثروة والتخطيط المركزي (من يملك السلطة والمال يملك القرار) المؤسس للهيمنة.
- الثقافة السياسية التقليدية المبنية على فكرة الأبوية، الرعاية والتعبئة، بدل ثقافة الانفتاح والمشاركة.
- هشاشة دولة القانون وضعف المؤسسات خاصة النيابية المنتخبة، وضعف الفصل بين السلطات وتداخل الاختصاصات في رسم السياسات(صراع السياسي والإداري/التشريعي والتنفيذي).
- انحسار دائرة الفعل الحكومي في محيطه، وتراجع محددات البيئة الداخلية في صنع السياسة العامة، لصالح محددات البيئة الخارجية و فواعلها(العولمة).
- قلة مراكز البحث التخصصي ومخازن التفكير في مجال السياسة العامة في الجزائر.
- النمو الديموغرافي والاتساع الجغرافي، أي ارتفاع المطالب الجماعية والفردية المتنوعة والمتباينة من جهة ، وفي المقابل زيادة الأعباء على الحكومة.

3/ مفهوم الحكم الرشيد (أسبابه ومعايير)

يميل المدخل المؤسسي للثبات والطابع الرسمي، وهذا لا يتماشى مع المفاهيم الحديثة لنظم وأساليب الحكم، التي تنادي بفتح وتعزيز المشاركة وترفض احتكار الدولة. من هنا يأخذ الحكم الرشيد الأولوية بإتجاه تعزيز المشاركة في السياسة العامة من خلال المبادئ التي يؤسس ويدعو لها.

إن السياسة العامة بمفهوم (Government) يعكس تصور الحكومة منفردة للبدايل والحلول الممكنة للمشكلة، أما بمفهوم (Governance) يعني مشاركة أكبر في تحديد المشاكل وصنع وتقويم السياسات⁽¹⁸⁾. فالحاكمة تعالج كيفية إقامة علاقة بين المواطن والحكومة لتأسيس مشاركة فاعلة في صنع السياسات و حل مشكلاتها المعقدة⁽¹⁹⁾.

1/3 أسباب الأخذ بالحكم الرشيد: ⁽²⁰⁾

- وجود أزمة في طريقة الحكم (مركزية/احتكار الدولة).
- ظهور مفاهيم وأساليب جديدة وحديثة متعلقة بنظم الحكم، التسيير العام والعمل الحكومي أكثر موائمة للمتغيرات الحديثة داخليا وخارجيا.
- فشل سياسات التنمية المختلفة والمتعاقبة، نتيجة العمل التقليدي للحكومة، وتقشي الفساد الإداري، السياسي والمالي.
- ضغوط الدول الكبرى والمؤسسات الدولية خاصة المالية لإصلاح نظم الحكم والاقتصاد وأساليبيهما.
- ضغوط الجبهة الداخلية من أحزاب معارضة ومجتمع مدني وقطاع خاص باتجاه الإصلاح والانفتاح.

2/3 / معايير الحكم الراشد: (21) من أبرزها

- الشرعية الدستورية والانتخابات الديمقراطية.
- احترام حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للجنسين.
- الانفتاح السياسي وحرية الإعلام والمعلومات.
- سيادة وهيبة القانون ومحاربة الفساد بكل أشكاله.
- تعزيز ثقافة التسامح والمشاركة والمساواة والإجماع.
- تعزيز دولة المؤسسات والفصل بين السلطات واستقلال القضاء.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة ودعم آليات المساءلة العامة.
- تفعيل المجتمع المدني وفتح الباب أمام قطاع خاص فاعل.

4 / واقع الحكم الراشد في الجزائر (الأسباب/

التصورات وآليات تفعيله في مجال السياسة العامة)

يأخذ الحكم الراشد في الجزائر مكانة مركزية في الخطاب الرسمي من جهة السلطة والأكاديمي من جهة المختصين، بإعتباره ضرورة للتنمية بالرغم من غيابه في إستراتيجية التنمية الفعلية، وركيزة لأي تحول أو تقدم مستقبلي للأمة. إن الإصلاحات الحالية من قبل السلطة بحسب تصورها ترمي إلى تأسيس حوار مع كافة الفواعل في الدولة والانفتاح على المكونات الوطنية باختلاف توجهاتها، وهذا من خلال إيجاد مقاربات ومداخل في مقدمتها الحكم الراشد، كخيار للاستقرار والتقدم الآمن مستقبلا، ولضمان وتفعيل المشاركة العامة في مجال صنع القرار والسياسات. إن تطور نظرية الدولة التقليدية (احتكار الدولة للحكم والسياسة والاقتصاد) في العقل السياسي الجزائري، بإتجاه دولة أكثر انفتاحا ومشاركة في مجال فعلها الحكومي.

1/4 / أسبابه

- إدراك العقل والنظام السياسي والنخبة الحاكمة، بأهمية فتح المجال أمام الفواعل الجديدة للمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، استجابة لضغوط الجبهة الداخلية المتنامية، و تكيفا مع الضغوط الخارجية الراهنة وتناغما مع المفاهيم الحالية.
- إزدياد وتنامي الوعي لدى مختلف مكونات المجتمع بأحقيتها وأهمية دورها في الحياة السياسية والعامة المستمد من الدستور، واليأس من سياسات السلطة وعدم الثقة في النخبة الحاكمة والقوى التقليدية.
- تنامي المطالب المجتمعية وارتفاع سقفها (من الاستفادة إلى المشاركة)، وعجز الحكومات عن إدارة الأعباء العامة الكثيرة بطريقة مركزية ومنفردة.
- الفشل المستمر للسياسات الحكومية، بسبب اعتماد نفس المنهجية في التسيير ووضع البرامج (مركزية واحتكار القرار، التخطيط)، عليه وجب إعادة النظر في أدوار السلطة والحكومة في التسيير، وكذا منهجية العمل وحتى ربما فلسفة النظام وأيدلوجيته.
- تراجع الدولة في سياساتها الاقتصادية عن مركزيتها، لصالح آليات السوق والقطاع الخاص في ظل اضطرابات السوق النفطية، واتساقا مع شروط المنظمات الدولية المختلفة (WTO) والدول الكبرى.

2/4 / التصورات

إن التوجه نحو تعزيز الحكم الراشد كمدخل يوسع ويعزز من مستوى الانفتاح والمشاركة العامة في العمل السياسي

الحكومي عامة والاقتصادي ومجال السياسة العامة خاصة، يفرض عل السلطة الحاكمة والنخب السياسية الأخرى تبني جملة من التصورات، والتي من أهمها:

- إعادة النظر في فلسفة الحكم وأسلوب التسيير الحكومي من الاحتكار مجال القرار إلى المشاركة فيه، ومن المركزية في صنعها وتمويله وتنفيذها نحو اللامركزية في العمليات السابقة.
- تعميق العملية الديمقراطية والفعل الديمقراطي التشاوري، كمفهوم وممارسة بتفعيل أسسها من: مشاركة سياسية، إلى شراكة حقيقية في صناعة السياسات العامة.
- تعميق وتعزيز الحكم الراشد كخيار وبديل لنمط الحكم والتسيير (المشاركة والتكامل) مستقبلا في كافة المجالات وعلى جميع المستويات.
- فتح المشاركة في صناعة السياسة العامة أمام القطاع الخاص الحقيقي، وأيضا أمام فعاليات المجتمع المدني، الإعلام والمرأة.
- إعمال وتفعيل جميع أسس ومبادئ الحكم الراشد من دون إستثناء أو انتقائية في التطبيق.

3/4 آليات تفعيله

- بناء دولة القانون والمؤسسات التي تكفل الحريات العامة ومن أهمها المشاركة السياسية وحرية التعبير .
- تكريس حرية الإعلام والرأي وضمان الشفافية والعدالة ومحاربة الفساد بشتى أنواعه وصوره.

- تعزيز دور المجتمع المدني وضمان استقلاليته التامة قانونيا وماليا.
- تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، بما يضمن استقلالية جهاز القضاء ودوره الدستوري، وتنفيذ آليات الرقابة والمسائلة والمحاسبة البرلمانية على أداء وسياسات الحكومة وضمان المشاركة فيها.
- تعزيز مكانة ودور القطاع الخاص في السياسات الاقتصادية المختلفة، وفتح المجال أمامه للمشاركة في صياغتها ورسم الخطط والبرامج ذات الصلة.
- وضع الأطر الدستورية و السياسية الملائمة، بما يضمن المشاركة في القرار السياسي والسياسات العامة أمام جميع الشركاء دون تمييز أو إقصاء.
- تفعيل توسيع وتعميق مفهوم الحكم الراشد ومبادئه العملية سياسيا وحكوميا خاصة في مجال السياسة العامة والتسيير العام.
- توفير الإرادة والضمانات السياسية والأطر القانونية الكافية من قبل السلطة لبقية الفواعل والتعهد بتطبيق الحكم الراشد مع توفير مناخ مناسب للعمل المشترك.
- زيادة الاهتمام الأكاديمي المتخصص في الموضوع والعمل على نشره بشتى الوسائل والطرق.
- إنشاء مصالح حكومية ومجالس على المستوى الوطني في كافة الإدارات الحكومية المركزية واللامركزية للإشراف ومتابعة تطبيق هذا التوجه الجديد.
- الاستفادة من الخبرات والتجارب والنماذج الرائدة للدول الأخرى في مجال الحكم الراشد والسياسة العامة.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة، يتأكد لنا أهمية المشاركة في صناعة السياسة العامة عبر مختلف المراحل والمستويات. عليه لزم البحث في سبل تفعيل وتعزيز هذه المشاركة، بتوفير الأسباب العلمية والعملية لذلك. وهذا يتضمن توفير الأطر القانونية والإجرائية لحمايتها، وكذا توفير وتعزيز الآليات والجوانب العملية للممارسة السياسية الفعلية. والتي لا بد أن يسبقها التعريف وتعزيز الوعي المجتمعي بالمفاهيم النظرية، التي تحث على المشاركة والتفاعل الإيجابي. وكذا توفير المناخ الملائم، وهذا بالابتعاد عن كل الأفكار والسلوكيات السلبية المنافية لها، التي تروج للممارسات العقيمة التي تعرقل الجهود باتجاه تفعيل المشاركة.

من كل هذا كله، يتضح ويتأكد الأهمية البالغة والدور المركزي الذي يلعبه الحكم الراشد كمدخل يؤسس للجوانب النظرية التي تمثل الأرضية الخصبة للمشاركة السياسية والعامة، كما يوفر الآليات العملية لتفعيلها وضمان نجاعتها، من خلال المبادئ التي يروج لها. عليه وجب الاستثمار والعناية بالحكم الراشد والتعريف به وبأهميته من خلال إشراك وإسهام الجامعات ومراكز البحث في التعريف به، وعقد الندوات الجوارية والإعلامية، وتكريسه قانونيا في الدستور، وك ممارسة من ناحية سياسية.

الهوامش:

(1) منى جلال عواد، "مفردات السياسات العامة منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية"، مجلة العلوم السياسية. العددان 38، 39، العراق، دت ن، ص 390-393.

(2) Clarke E, COCHRAN; Hawrence C, MAYER and others, **American public policy: Introduction**. 9th Edition, wads worth: congage learning academic resource center.2009, p1.

(3) IBID. P2.

(4) سلوى شعراوي جمعة، "تحليل السياسات العامة في القرن 21"، الديمقراطية. العدد الأول، ربيع 2001، ص 231-233.

(5) Thomas KIRKLAND, **An Introduction to the policy process: theories concept & models of policy making**. NY: Sharpe, ME Inc, 2000, p21.

(6) احمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات العامة: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية. ط1، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994، ص 31.

(7) عزيزة ضميري، "الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية- كلية الحقوق- جامعة باتنة، 2007/2008، ص ص 12-14.

(8) ثابت عبد الرحمان إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة. دب ن: الدار الجامعية، 2001، ص 108.

- (9) جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري. ط1، (ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي)، دب ن: منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص321.
- (10) محمد زاهي المغربي، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1998، ص136.
- (11) منصف ألسليمي، صناعة القرار السياسي الأمريكي. ط1، واشنطن: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص136.
- (12) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص137.
- (13) محد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة: النظريات، العمليات، الوظائف. ط2، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص ص257-258.
- (14) وصال نجيب العزاوي، السياسات العامة حقل معرفي جديد. بغداد: مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، 2001، ص46.
- (15) Zeigler HARMON & Daten HENDRICK, "Interest Group in the American states", In Jacob HERBERT & Vines KENNETH, **Politics in the American states**. 2nd Edition, Boston: little Brown, 1971, p126.
- (16) فاروق حميدشي، الجماعات الضاغطة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص44.

(17) احمد بدر، الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه

ودوره في السياسة العامة. القاهرة: دار قباء للنشر

والتوزيع، 1998، ص302-305.

(18) Tim BLUMPTRE & John GRAHAM, "governance and good governance international and aboriginal perspectives", institute on governance, decembre1999, p2.

(19) Abdel M ABDELATIF, "good governance and its relationships to democracy and economic developments". UNDP and POGAR; Seoul, 20-31-may2003, p3, 4.

(20) الأخضر عزي و غالم جلطي، "قياس قوة الدولة

من خلال الحكم الرشيد"، مجلة علوم إنسانية، العدد21،

مارس2005.

(21) Jacques BOUGAULT, " implication de la bonne governance", In, **gouvernance: concept and applications**. Corkory Joan (ed),with IIAS working group, Brussels,1999,p173.